

Distr.: General
22 September 2017
Arabic
Original: English



اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

محضر موجز للجلسة ٤٥٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بيريرا (سري لانكا)

المحتويات

افتتاح الدورة

انتخاب أعضاء المكتب

إقرار جدول الأعمال

تقرير رئيس اللجنة المقدم عملاً بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢/٧٠

اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين

اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-11567 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

افتتاح الدورة

١ - الرئيس: أعلن افتتاح دورة اللجنة المخصصة للمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - الرئيس: قال إنه على الرغم من أن نائب رئيس اللجنة السابقين اللذين يمثلان موزامبيق وإندونيسيا والمقرر السابق للجنة الذي يمثل مدغشقر قد عادوا إلى عواصمهم، فقد أُبلغ بأن وفود تلك البلدان ترغب في ترشيح السيد دا كوستا (موزامبيق)، والسيد باوزير (إندونيسيا)، والسيدة راهاريمبوهانغي (مدغشقر) ليحلوا محلهم. وما لم يكن هناك اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في الاستغناء عن تسمية مرشحين وانتخابهم بالتركية.

٣ - جرى انتخاب السيد دا كوستا (موزامبيق) والسيد باوزير (إندونيسيا) نائبين للرئيس و السيدة راهاريمبوهانغي (مدغشقر) مقررًا، بالتركية.

إقرار جدول الأعمال (A/AC.159/L.147)

٤ - أقر جدول الأعمال.

تقرير رئيس اللجنة المقدم عملاً بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢/٧٠

٥ - الرئيس: قال إن منطقة المحيط الهندي باعتبارها مركزاً تاريخياً للتجارة البحرية تضطلع بدور حاسم في الحفاظ على الأمن والنمو الاقتصادي المستدام في الدول الساحلية والخلفية، وتتميز بتنوع اقتصادي ولغوي وثقافي ملحوظ. وعلى الرغم من أن الواقع الجيوسياسي تغير منذ فترة الحرب الباردة التي أنشئت اللجنة خلالها، فقد ظلت ولايتها المتعلقة بضمان تحقيق السلام والأمن والنمو الاقتصادي في المنطقة ذات أهمية في ضوء التهديدات الجديدة كالإرهاب والقرصنة اللذين ترتكبهما جهات من غير الدول، والاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، والاتجار بالأسلحة، والتلوث البحري، وتغير المناخ، وأنشطة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٦ - وأضاف قائلاً إن مشاوراتٍ غير رسمية أجريت مع الدول الأعضاء كشفت أن هناك الكثيرين ممن يرون أن الولاية الأساسية للجنة لا تزال ذات أهمية. وهناك شعور واسع النطاق بأن المجالات

الجديدة التي تثير القلق يجب أن تراعى في عمل اللجنة في المستقبل، بسبل منها إجراء استعراض محتمل لولايتها. فالسلامة والأمن البحريين يشكّلان مجالاً رئيسياً في هذا الصدد، نظراً لأهمية المحيط الهندي بالنسبة للتجارة، وبالتالي التنمية الاقتصادية، في المنطقة. وتابع قائلاً إن منظمات من قبيل رابطة حافة بلدان المحيط الهندي تُعتبر ذات أهمية خاصة في تعزيز التعاون في هذا المجال. وبالفعل، فإن الدول الأعضاء رأت أنه يمكن للجنة أن توفر منتدى للرابطة من أجل الإسهام في المناقشات داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق. وفي هذا الصدد، أشار إلى الفقرة ٥ من ديباجة قرار الجمعية العامة ٢٢/٧٠، التي تلاحظ فيها الجمعية العامة المبادرات التي اتخذتها بلدان منطقة المحيط الهندي تعزيزاً للتعاون في المنطقة.

٧ - وأردف قائلاً إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة أبرزت الأهمية الحاسمة التي يكتسبها الحفاظ على المحيطات والبيئة البحرية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في ضوء للظروف الحرجة التي تمر بها محيطات العالم. وإن إنشاء اقتصاد محيطي مستدام، واستحداث صناعات زرقاء جديدة من قبيل الطاقة المتجددة البحرية، واستخدام التكنولوجيات البحرية، وتنفيذ العمليات التجديدية لمكافحة تغير المناخ من شأنها أن تساعد على تعزيز التقدم والاستقرار الاقتصادي اللازمين للتجديد بتحسين البيئة وضمان السلام والأمن الدوليين. ويمكن أيضاً للترابط البيئي أن يوفر الفرص لحفظ السلام وصنع السلام وتحقيق التنمية، التي ستعود بنفع كبير على المنطقة. وشجّع الدول الأعضاء على المشاركة في المداولات بشأن عمل اللجنة في المستقبل من خلال اتباع نهج توافقي.

٨ - واسترسل قائلاً إنه يجب على الدول الأعضاء، من أجل المساعدة في توجيه عمل اللجنة في المستقبل، أن تنظر في ما إذا كانت هناك حاجة إلى استعراض ولايتها من أجل مراعاة التهديدات والتحديات والفرص العالمية الحالية في منطقة المحيط الهندي؛ وما إذا كان من الضروري، نظراً إلى أهمية كفالة توافر ما يكفي من الوقت والمرونة لإجراء مناقشات بشأن إمكانية استعراض ولاية اللجنة، تقديم مشروع قرار بشأن تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام كي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

١٠٠٠ جزيرة، لديه تقليد تجاري بحري قائم منذ أمد طويل ويولي أهمية كبيرة لضمان السلام والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. وبما أن المحيط الهندي هو ثالث أكبر محيطات العالم، وتحيط به شواطئ يبلغ طولها نحو ٧٠.٠٠٠ كيلومتر، فقد أصبح يكتسي أهمية متزايدة بالنسبة للتجارة الدولية، حيث تتم نحو ٦٥ في المائة من تجارة النفط عبر ممراته البحرية.

١٢ - وأضاف قائلاً إن السنوات الأخيرة شهدت تعاوناً متزايداً بين دول منطقة المحيط الهندي في مواجهة خطر القرصنة وتقديم المساعدة الإنسانية في أعقاب الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، أُبرزت في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة أهمية حفظ البيئة البحرية والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة.

١٣ - وأردف قائلاً إن الأمن البحري أمر بالغ الأهمية لمواصلة الأنشطة والبحوث المتصلة بالحفاظ على اقتصاد أزرق مستدام. وفي هذا الصدد، تعاون بلده مع العديد من البلدان البحرية المجاورة لها بشأن مبادرات لتعزيز أمن القوارب البحرية والاقتصاد الأزرق، وشاركت بنشاط في أعمال رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، بما في ذلك مؤتمر القمة الأخير للقادة. وهي تتطلع إلى مواصلة توسيع نطاق التعاون الإقليمي في مجالات مثل الطاقة المتجددة والاقتصاد الأزرق والسلامة والأمن البحريين وأبحاث المحيطات. كما تتطلع إلى التبادلات المؤسسية الأخرى.

١٤ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إن الرؤية التي ينطوي عليها إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام لا تزال أساسية لتعزيز القدرة على الصمود والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وإن بلده، بوصفه أمة يتكون جزء كبير من أراضيها من المياه، تدرك الأهمية الحاسمة للحفاظ على السلام والأمن البحريين. وبالإضافة إلى أن المحيط الهندي يمثل شريان الحياة بالنسبة للتجارة والنقل الدوليين، فهو مصدر لكسب الرزق لنحو بليون نسمة يمثلون تنوعاً عرقياً وديمقراطياً واقتصادياً ودينياً وسياسياً وثقافياً واسعاً.

١٥ - ونظراً لدور المحيط الهندي في تعزيز الترابط العالمي، فإن عدم الاستقرار في منطقة المحيط الهندي سيؤثر على البلدان داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، ولا سيما الدول التي تعتمد على المحيط الهندي باعتباره ممرًا بحرياً رئيسياً. ويلزم اتباع نهج متعدد الأطراف للتصدي للتهديدات الحالية المتعددة الأبعاد والعابرة للحدود التي تكتنف المنطقة، ولا سيما التحديات المتعلقة بحفظ البيئة البحرية

٩ - السيدة بيرد (أستراليا): قالت إن المحيط الهندي يمثل قناة رئيسية لتجارة السلع والطاقة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وفي حين لا تزال الوظيفة الأساسية للجنة المتمثلة في تعزيز السلام والأمن في منطقة المحيط الهندي ذات أهمية، ينبغي استعراض ولايتها بما يعكس البيئة الراهنة، ولا سيما التحديات التي تفرضها التهديدات الأمنية غير التقليدية، والرؤية الجماعية لدول منطقة المحيط الهندي فيما يتعلق بمنطقة قائمة على القواعد.

١٠ - وأضافت قائلة إن رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، التي أنشئت في عام ١٩٩٧ بوصفها المنتدى الوحيد على المستوى الوزاري في المنطقة المكرس لتعزيز التعاون والسلام والتنمية الاقتصادية على الصعيد الإقليمي، تحتاج إلى تعزيز كبير من أجل مجازاة الأهمية الاستراتيجية المتزايدة التي يكتسبها المحيط الهندي. بيد أن الرابطة قطعت أشواطاً كبيرة تحت رئاسة الهند وأستراليا وإندونيسيا في تحسين التعاون مع تعزيز السلام والازدهار في إطار نظام قائم على القواعد. فعلى سبيل المثال، نجحت إندونيسيا في رفع من شأن الرابطة على المستوى الدولي عن طريق استضافة مؤتمر قمة قادة رابطة بلدان حافة المحيط الهندي الذي عُقد في جاكارتا في آذار/مارس ٢٠١٧، والذي أفضى إلى اعتماد اتفاق جاكارتا والإعلان المتعلق بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. تكمل هاتان الوثيقتان ولاية اللجنة وتتيحان فرصاً للتعاون وتعزيز التبادل لأهداف دول منطقة المحيط الهندي. وتابعت قائلة إن اتفاق جاكارتا، على وجه الخصوص، يتضمن إشارة إلى إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام وغيرها من المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية للجنة؛ ويشمل التزامات لضمان حرية الملاحة والتحليق الجوي في المنطقة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ ويؤكد احترام السيادة والسلامة الإقليمية؛ ويدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية. وعلاوة على ذلك، يمكن للرابطة التي تتمتع الآن بمركز المراقب لدى الجمعية العامة أن تتعاون مع اللجنة في التصدي للتحديات الأمنية، بسبل منها استكشاف الخيارات لتفعيل المبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. واختتمت قائلة إنه يجب على كل من الرابطة واللجنة تنشيط عملها وتعزيز تعاونها من أجل ضمان استمرار أهميتها.

١١ - السيد بايابو (الهند): قال إن بلده الذي يملك خطاً ساحلياً يمتد لأكثر من ٧٥٠٠ كيلومتراً ويضم أكثر من

٢٠ - السيد يو بينغ (الصين): قال إن وفد بلده يؤيد الجهود التي تبذلها دول منطقة المحيط الهندي للدفاع عن سيادتها واستقلالها، وكذلك عن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وإنه ينبغي تنفيذ الإعلان في موعد مبكر، وهو ما يتطلب بذل جهود مشتركة من جانب الدول داخل المنطقة وخارجها على حد سواء. وينبغي لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمستعمرين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي أن يشاركوا في أعمال اللجنة. وينبغي للقوى الكبرى خارج المنطقة إزالة وجودها العسكري من منطقة المحيط الهندي، والامتناع عن تهديد دول المنطقة أو التدخل في شؤونها. وأضاف قائلاً إن وفد بلاده سيواصل دعم الحوار بين رئيس اللجنة والدول المعنية. وإن بلده سينظر بعناية في التوصية المتعلقة باستعراض ولاية اللجنة، وهو على استعداد للعمل مع أعضاء اللجنة الآخرين بشأن هذه المسألة.

٢١ - السيد كازي (بنغلاديش): قال إن المحيط الهندي يسهم إسهاماً كبيراً في الترابط والسلام والأمن في المنطقة، بالإضافة إلى تيسيره انتشار العملة باعتباره طريق عبور لناقلات الحاويات وناقلات السوائب وشحنات النفط. وإن بلده شارك بنشاط في أعمال رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، بما في ذلك مؤتمر قمة القادة الذي عقد مؤخراً، الذي أكدت فيه رئيسة وزراء بنغلاديش من جديد التزام حكومتها بجعل المحيط الهندي منطقة سلام. وفي هذا الصدد، أحاط علماً بالتوصيات الرامية إلى استعراض ولاية اللجنة وتعزيز تواصلها مع الرابطة. وأحاط علماً أيضاً بالتوصية المتعلقة بتقديم مشروع قرار بشأن تنفيذ الإعلان في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، والتمس المزيد من الإرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تضي قدمًا في هذا الصدد. وقال إنه سيحيل تلك المسائل إلى عاصمة بلده للنظر فيها ويتطلع إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية التي سيضطلع بها الرئيس بشأن عمل اللجنة في المستقبل.

٢٢ - السيد عمار (باكستان): قال إن وفد بلده يلتزم مزيداً من المعلومات عن الكيفية التي يمكن أن تباشر بها اللجنة تحديد الحاجة إلى تقديم مشروع قرار بشأن تنفيذ الإعلان في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وقال إنه يود أيضاً أن يعرف كيف ستجري المشاورات غير الرسمية المشار إليها في الفقرة ١١ من مشروع تقرير اللجنة (A/AC.159/L.148). وبالإضافة إلى ذلك، طلب أن تتاح الفرصة لأعضاء اللجنة لإحالة مسألة استعراض ولاية اللجنة

الناجمة عن الإفراط في الصيد. ويجب أيضاً بذل الجهود لمعالجة مسألة الاتجار بالبشر من أجل استغلال اليد العاملة في قطاع صيد الأسماك، وهي جريمة منظمة عبر وطنية تنتهك القانون الدولي، فضلاً عن ممارسات الصيد غير القانوني غير المبلغ عنه وغير المنظم.

١٦ - وتابع قائلاً إن التهديدات الحالية التي تواجه المنطقة اعترفت بها المنظمات الإقليمية، مثل رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، التي اعتمدت خطة عمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ تركز على القطاعات الاقتصادية فضلاً عن السلامة والأمن البحريين. ولا تزال الرابطة تشهد نمواً من حيث نطاق عملها وأعضائها وشركائها في الحوار، من بينهم عدة أعضاء دائمين في مجلس الأمن. وقال إن وفد بلده يؤيد تشجيع زيادة التفاعل بين الرابطة واللجنة.

١٧ - واسترسل بالقول إن الوعي العالمي بالأهمية الحاسمة لحماية المحيطات وتعزيز الملكية البيئية المشتركة قد ازداد، كما يتضح من الالتزامات الطوعية البالغ عددها ١٣٩٣ التزاماً التي تعهد بها المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي الختام، قال إن بلده يوافق على ضرورة استعراض ولاية اللجنة لكي تعكس التهديدات والتحديات العالمية الراهنة.

١٨ - السيد إيلتشيفوف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على التعاون مع دول منطقة المحيط الهندي، وهو مستعد للمشاركة في العمل المتعدد الأطراف والثنائي المثمر الرامي إلى جعل حوض المحيط الهندي منطقة سلام واستقرار وحسن جوار. وقد حُدد تحقيق هذا الهدف والإسهام في الأمن البحري في المنطقة، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة، بوصفهما التزامات طويلة الأجل في المبادئ البحرية التي اعتمدها بلده في عام ٢٠١٥.

١٩ - وأضاف قائلاً إن قدرة اللجنة على العمل بفعالية لا تزال للأسف تعوقها تحديات تبدو مستعصية. وفي حين يتفهم بلده رغبة بعض الدول في تحويل تركيز عمل اللجنة إلى مسائل أخرى ذات أولوية بالنسبة للتعاون الإقليمي، فإن وفد بلده يرغب في التحذير من مغبة أن تتداخل هذه المهمة مع ولاية نزع السلاح المنوطة باللجنة الأولى. وإن بلده ملتزم بالتعاون مع أعضاء اللجنة الآخرين سعياً إلى التوصل إلى حلول توفيقية معقولة بغية اتخاذ قرارات بتوافق الآراء. واختتم قائلاً إن وفد بلده يقدر اتباع وفد سري لانكا نهجاً يتجنب المواجهة طوال فترة رئاسته للجنة.

٢٨ - السيد عمار (باكستان): قال إنه تم الإعراب عن عدد من الآراء المختلفة بشأن مسألة تنقيح الولاية وتحديثها، وعلى أية حال، فإن عدد أعضاء اللجنة الحاضرين قليل إلى درجة لا تتيح إجراء تصويت صحيح. وإن وفد بلده لا يعترض على الصيغة التي اقترحها وفد الصين. وثمة خيار بديل هو الاستعاضة عن الفقرة التي اقترحها الرئيس بعبارة "قررت اللجنة أن يجري الرئيس مزيدا من المشاورات وأن يقدم اقتراحا إلى اللجنة بشأن تجديد ولايتها (استنادا إلى إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام لعام ١٩٧١) يعكس الحقائق الراهنة والمصالح المتقاربة في المنطقة لتتغير فيه اللجنة في دورتها المقبلة".

٢٩ - الرئيس: اقترح أن يصبح نص الفقرة كما يلي: "اقترح الرئيس أن ولاية اللجنة (استنادا إلى إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام لعام ١٩٧١) يمكن تنقيحها وتحديثها بحيث تعكس الحقائق الراهنة والمصالح المتقاربة في المنطقة. وقررت اللجنة أن يجري الرئيس المزيد من المشاورات وأن يقدم اقتراحا إلى اللجنة في هذا الصدد لتتغير فيه اللجنة في دورتها المقبلة".

٣٠ - السيد هانسن (أستراليا): قال إن وفد بلده يؤيد آخر صيغة اقترحها الرئيس.

٣١ - السيد كازي (بنغلاديش): قال إن وفد بلده يؤيد أيضا الصيغة التي اقترحها الرئيس. وفي المستقبل، ينبغي للرئيس أن ينظم اجتماعات غير رسمية يشارك فيها جميع أعضاء اللجنة بشأن مسائل مهمة مثل إدخال تغييرات على الولاية من أجل إتاحة تبادل مفتوح للآراء بين جميع أعضاء اللجنة.

٣٢ - الرئيس: قال إن الفقرة ١١ من مشروع التقرير تتناول القلق الذي أعرب عنه ممثل بنغلاديش.

٣٣ - السيد عمار (باكستان): قال إن وفد بلده يؤيد الصيغة التي اقترحها الرئيس. وتساءل عما إذا كانت اللجنة تتخذ قرارات بتوافق الآراء أو بالتصويت.

٣٤ - الرئيس: قال إن القرارات في الممارسة العملية كانت عادة تقوم على توافق الآراء، ولكن النظام الداخلي لا يتطلب سوى أغلبية بسيطة. بيد أن عدد الأعضاء الحاضرين قليل جدا ولا يكفي لتشكيل أغلبية بسيطة.

إلى عواصم بلدانهم بعد اختتام الجلسة الحالية. واختتم قائلا إن باكستان ستنتظر، لدى صياغة آرائها الخاصة، في ضرورة توسيع نطاق تركيز اللجنة ليشمل مسائل غير نزع السلاح.

٢٣ - الرئيس: أحاط علما بالتعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء، وقال إنه سيوصي بإجراء تعديل في إطار الفرع جيم من مشروع تقرير اللجنة (A/AC.159/L.148) ليعكس مضمون مداولاتها في الجلسة الحالية. ومن ثم، فإن التعديل سيُعَمَّم على جميع أعضاء اللجنة لمواصلة النظر فيه.

اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين (A/AC.159/L.148)

٢٤ - السيدة راهارمبواهانغي (مدغشقر)، المقررة: أوضحت في معرض تقديمها مشروع تقرير اللجنة (A/AC.159/L.148)، أنه سيتم استكمال الفقرتين ٣ و ٧ لتعكس البيانات المدلى بها في الجلسة الحالية.

الفقرات ١ إلى ١٠

٢٥ - اعتمدت الفقرات ١ إلى ١٠.

الفقرة ١١

٢٦ - الرئيس: اقترح أنه نظرا لعدم تمكن اللجنة من اتخاذ قرار بشأن إمكانية تنقيح الولاية في الجلسة الحالية، يمكن إضافة النص التالي بوصفه فقرة ١٢ جديدة: "قررت اللجنة تنقيح وتحديث ولايتها (استنادا إلى إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام لعام ١٩٧١) بحيث تعكس الحقائق الراهنة والمصالح المتقاربة في المنطقة. وقررت أن يجري الرئيس المزيد من المشاورات وأن يقدم اقتراحا إلى اللجنة في هذا الصدد لتتغير فيه خلال دورتها المقبلة. وسيتم إطلاع الدول الأعضاء على الاقتراح المذكور أعلاه لتتغير فيه بعد أن يكون قد نظر فيه مكتب اللجنة المختصة".

٢٧ - السيد يو بينغ (الصين): قال إن هناك إشكالية في استخدام كلمة "قررت" في الجملة الأولى من النص الذي اقترح الرئيس إدراجه، لأن عدة وفود أوضحت أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت للنظر في إمكانية تنقيح الولاية. ولذلك اقترح تعديل الفقرة الجديدة ليصبح نصها كما يلي: "قدم بعض من أعضاء اللجنة مقترحات بشأن تنقيح ولاية اللجنة وتحديثه".

٣٥ - السيد كازي (بنغلاديش): اقترح إدراج عبارة "مع أعضاء اللجنة" بعد عبارة "يجري الرئيس مزيداً من المشاورات" في الفقرة الجديدة، لكفالة أن تكون عملية التشاور شاملة.

٣٦ - السيد عمار (باكستان): اقترح إدراج عبارة من قبيل "شريطة أن يكون هناك توافق في الآراء في اللجنة" بعد عبارة "يمكن تنقيحها وتحديثها".

٣٧ - السيد يو بينغ (الصين): قال إن أي تغييرات في الولاية ينبغي أن تناقشها اللجنة الأولى، وسأل عما إذا كان سيتم ذلك.

٣٨ - السيدة جيلز (أمينة اللجنة): قالت إن تقرير اللجنة المخصصة سيُقدّم إلى اللجنة الأولى التي قد تقرر مناقشته.

٣٩ - السيد يو بنغ (الصين): قال إن عمل اللجنة المخصصة يتعلق بالسلام والأمن ولذلك يستحق أن تنظر فيه اللجنة الأولى. وأعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة الأولى في القرارات ذات الصلة المقدمة من اللجنة المخصصة وأن تعتمدوها.

٤٠ - السيد كازي (بنغلاديش): اقترح أن يستعاض عن الفقرة ١١ بالفقرة الجديدة المقترحة بدلاً من إدراجها بوصفها فقرة ١٢ جديدة.

٤١ - لقد تقرر ذلك.

٤٢ - اعتمدت الفقرة ١١ بصيغتها المعدلة شفويًا.

الفقرات ١٢ إلى ١٤

٤٣ - اعتمدت الفقرات ١٢ إلى ١٤.

٤٤ - اعتمد مشروع التقرير [A/AC.159/L.148](#) ككل بصيغته المعدلة شفويًا.

اختتام الدورة

٤٥ - الرئيس: أعلن اختتام دورة اللجنة المخصصة لعام ٢٠١٧.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٢٠.